

طرق السماع والاحتجاج النحوي عند
فخر الدين الرازي

نوار عبيدي
قسم اللغة العربية و آدابها
المركز الجامعي - الطارف

ملخص

يهدف هذا البحث إلى أمرين مهمين هما: التأكيد على أن فخر الدين الرازي لم يكن أصوليا أو فيلسوفا فحسب، بل كان عالما لغويا بارعا، متبحرا في النحو والبلاغة، متمكنا من كل الأدوات اللسانية على مختلف مستوياتها. والثاني الدعوة إلى الاستفادة من تفسيره الكبير، واستخراج الظواهر اللغوية الجمّة التي يعج بها تفسيره، ومحاولة إزالة ما لحق بهذا التفسير من نعت سيئ منع أجيالا كثيرة من النهل من فوائده، وذلك منذ أن قال أبو حيان في البحر المحيط: إن تفسير الرازي فيه كل شيء ما عدا التفسير. وفي هذا البحث سنتناول طرق احتجازه النحوي، وسنحاول أن نستشف براعة الرازي في التعامل النحوي مع النص القرآني.

مقدمة:

لم يخلف لنا فخر الدين الرازي (606هـ)¹ كتابا في النحو بالمفهوم الذي عرفه النحاة القدماء. والثابت أنه صنع كتابا في النحو صغيرا في حجمه سماه المحرر²، وذكر آخرون أن له كتابا اسمه الإعراب³. وفي المجلد الأول من تفسيره الكبير الذي خصصه لتفسير الفاتحة؛ وضع الرازي مقدمة طويلة في فنون العربية جاءت في سبعة أبواب، وعندما أنهاها قال: "ولنكتفي بهذا القدر من علوم العربية"⁴.

وقد جاءت هذه الأبواب كما يأتي: الباب الأول: في المباحث المتعلقة بالكلمة وما يجري مجراها.

Résumé

Cet article tente de faire montrer que Fakhreddine Errazi (606h) n'était pas un philosophe ou un fakih seulement, mais aussi un grand linguiste qui na pas trouvé la place qu'il méritait parmi les grands linguistes arabes! Nous rencontrons cette portée grammaticale surtout, a travers son interprétation du saint Coran MAFATIH EL GUEIB, ou il répond à plusieurs questions notamment l'analogie et ses lois linguistiques.

الباب الثاني: في المباحث المستتبطة من الصوت والحروف وأحكامها. الباب الثالث: في المباحث المتعلقة بالاسم والفعل والحرف. الباب الرابع: في تقسيمات الاسم. الباب الخامس: في أحكام أسماء الأجناس والأسماء المشتقة. الباب السادس: في تقسيم الاسم إلى المعرب والمبني. الباب السابع: في إعراب الفعل.

ويلاحظ أن هذه الأبواب احتوت على مسائل لغوية كثيرة متعلقة بالصوت والنحو والصرف والدلالة. وهي مقدمة لسانية في غاية الدقة جاءت بمنهج منفرد في عرض المسائل اللغوية. ونكاد نعد ذلك من التجديد اللغوي، حيث لم يتقيد الرازي بمنهج من سبقوه في عرض القضايا النحوية، ولم يتعرض إلى تلك التفاصيل الفرعية التي اعتادها درس النحوي، بل ركز على أهم المعارف المساعدة على فهم النصوص، خاصة النص القرآني.

وقد تعجب أبو حيان من

منهج الرازي في عرضه للمسائل النحوية حتى قال "والعجب من هذا الرجل وتجاسره على العلوم حتى صنف في النحو كتابا سماه المحرر، وسلك فيه طريقة غريبة بعيدة عن مصطلح أهل النحو ومن مقاصدهم، وهو كتاب لطيف محتو على بعض أبواب العربية. وقد سمعت شيخنا أبا جعفر بن الزبير يذكر هذا التصنيف ويقول (إنه) ليس جاريا على مصطلح القوم، وإن ما سلكه في ذلك من التخليط في العلوم، ومن غلب عليه فن ظهر فيما يتكلم به من غير ذلك الفن. ولما وقفت على هذا الكتاب بديار مصر رأيت ما كان الأستاذ أبو جعفر يذم من هذا الكتاب، ويستنزل عقل فخر الدين في كونه صنف في علم وليس من أهله"⁵.

وهذا النص في الحقيقة يدل على أمر مهم وهو: محاولة الرازي في التحدي - دون النظر إلى مستوى هذا التجديد وتأثيره - وهذه المحاولة يبدو أنها لم ترض أبا حيان وشيخه. إلا أن أبا حيان لم يكتف بنقد المحاولة النحوية للرازي بل امتد ذلك إلى تفسيره (مفاتيح الغيب) حين قال عنه "فيه كل شيء ما عدا التفسير"⁶. وقد نقل هذه المقولة السيوطي في الإتيقان⁷ حتى سارت مثلا، فجنت على الرازي وعلى تفسيره. ونظن أن ذلك منع أجيالا كثيرة من الاستفادة من تفسير الرازي.

إلا أن المتأمل في مباحث الرازي اللغوية والنحوية يجد غير ذلك. فمنهجه الذي اتسم بالعرض العقلي للظاهرة اللغوية مستمد من تكوينه الأصولي، وإتقانه لعلم الجدل، وبراعته في المناظرات الفكرية العقدية. ففي تقسيمه للكلمة مثلاً يقول الرازي " اعلم أن تقسيم الكلمة إلى هذه الأنواع الثلاثة (يقصد الاسم والفعل والحرف) يمكن إيرادها من وجهين الأول: أن الكلمة إما أن يصح الإخبار عنها وبها وهي الاسم، وإما أن لا يصح الإخبار عنها لكن يصح الإخبار بها وهي الفعل، وإما أن لا يصح الإخبار عنها ولا بها وهي الحرف، واعلم أن هذا التقسيم مبني على أن الحرف والفعل لا يصح الإخبار عنهما، وعلى أن الاسم يصح الإخبار عنه".⁸

إن الرازي بهذا المنهج يتكئ على الصفة الوظيفية للكلام، وهذا هو عينه مبدأ اللسانيات الحديثة. إذ أن خاصية الاتصال وما يلحقها من مفاهيم الإخبار والإعلام والفهم والإفهام؛ هي المبدأ الأساس لمعالجة المفاهيم اللغوية. ويتجاوز الرازي بهذا المنهج مبدأ سيبيويه⁹ وغيره في التقسيم¹⁰، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإخبار يتحدد أيضاً بالإسناد الذي يعد أداة للإخبار. وبهذا الاعتبار فإن الاسم يمكن أن يؤدي وظيفتين؛ أن يكون مسنداً أو مسنداً إليه، أما الفعل فلا يكون إلا مسنداً، كما لا يكون الحرف مسنداً ولا مسنداً إليه.

هذا ويضيف الرازي مبدأ آخر في التقسيم سماه المعلوماتية قال عنه "الكلمة إما أن يكون معناها مستقلاً بالمعلوماتية أو لا يكون، والثاني هو الحرف. أما الأول فإما أن يدل ذلك اللفظ على الزمان المعين لمعناه وهو الفعل، أو لا يدل وهو الاسم".¹¹ فالحرف لا يستطيع أن يستقل بالمعلوماتية إلا إذا اتصل باسم أو فعل، أما الفعل والاسم فالفرق بينهما من حيث المعلوماتية هو الزمن، فإذا توفر فذلك هو الفعل، وإن لم يتوفر فذلك هو الاسم. والمعلوماتية هنا هي الوظيفة التي يؤديها المعنى، فحرف (على) معناه العلو لكنه لا يحمل معلومة مستقلة إلا إذا اتصل بغيره، أما الفعل فيستقل معناه بالمعلوماتية إذا دل على زمن، وإلا فهو اسم.

وكان الرازي في تناوله للظاهرة اللغوية لا يكتفي بالوصف، وإنما كان يبحث عن علتها وتأثيرها في الخطاب. فعندما يتحدث عن الحركات كان يصفها وصفا صوتياً؛ فالضمة تقع بعضلتين صلبتين واصلتين إلى طرفي الشفة، والكسرة تكتفي بعضلة

واحدة، ونفس العضلة تحدث الفتحة بنوع من الضعف.¹² أما الحركة الإعرابية فيذكر أنها متأخرة عن الحرف تأخراً بالزمان، ويمضي في شرح ذلك بحدوث النفس وحبسه.¹³ وعندما يناقش المشتق عن المشتق منه؛ يشرح ذلك بالمنطق، إذ يرى أن أسماء الأجناس سابقة عن المشتقة، لأن المشتقة فرع عن المشتق منه، فلو كان اسمه أيضاً مشتقاً لزم إما التسلسل أو الدور وهما محالان،¹⁴ فوجب هنا أن ينتهي البحث إلى أصل وفرع، وهذا النقاش الفلسفي - إن صح التعبير - ضروري لفهم كثير من المسائل اللغوية. ومثل هذه النماذج لا تدل في رأينا على خلط في العلوم كما ذكر شيخ أبي حيان، إنما كان الرازي يستعين بكل أداة لبسط وشرح آرائه اللغوية. ولا يمكن هنا أن نفصل في المنهج النحوي للرازي وسيتضح لنا ذلك من خلال حديثنا عن طرق احتجابه النحوي خاصة في فهم النص القرآني، وتطبيقاته في (مفاتيح الغيب).

الاحتجاج النحوي عند الرازي:

السمع "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده - إلى أن فسدت الألسنة لكثرة المولدين - نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر".¹⁵ ومدار هذا التعريف العودة إلى اللغة الفصيحة التي بها فقط يصح الاحتجاج والتعديد، وهذه المصادر هي القرآن، والحديث الشريف، وكلام العرب الفصحاء.

وأغلب الخلاف الحاصل في السماع متعلق بكلام العرب واللهجات. وبالرغم من أن القدماء حددوا زمان ومكان الاحتجاج، إلا أن الخلاف في الاستشهاد بدأ منذ أوائل التقعيد النحوي عندما اعتمد بعضهم على شعر المتنبي، وابن الرومي، وبشار الذي استشهد بشعره سيبويه حتى قالوا إنه أراد التقرب إليه، و لأنه هجاه لترك الاحتجاج بشعره.¹⁶

أما الرازي فقد وجدناه يلجأ في المرتبة الأولى إلى القرآن الكريم وقراءاته، ثم اعتمد على كلام العرب شعره ونثره، ولم يستشهد بالحديث النبوي الشريف نحويًا، بينما، اعتمد عليه في شرح بعض الظواهر المعجمية كما سنرى.

أ - القرآن الكريم وقراءاته:

قال السيوطي "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً".¹⁷

أما المتواتر فلا خلاف حوله، بقي ما روي من الآحاد والشواذ فربما لا يحتج بهما في الشرع، أما اللغة فذلك جائز ما لم يخالف قياساً معروفاً، وهذه هي القاعدة. وكان الرازي يلجأ في تأكيد الحكم النحوي إلى القرآن الكريم أولاً، ففي قوله تعالى "إنما حرم عليكم الميتة" (البقرة 173)، تكلم عن (إنما) وقال إنها تأتي بحرف واحد، أو مركبة من (إن) و(ما) التي للموصول، ثم قال إن الوجهين جاءا في القرآن؛ فالأولى كقوله تعالى "إنما الله إله واحد وإنما أنت نذير" (هود 12)، والثانية كقوله تعالى "إنما اتخذتم من دون الله أوثاناً مودة بينكم" (العنكبوت 25). وجوز الرازي الرفع والنصب في (مودة). ومثل ذلك في قوله تعالى "إنما صنعوا كيد ساحر" (طه 69)؛ حيث يجوز النصب في (كيد) إذا حسبت أن (إنما) حرفاً واحداً¹⁸، وأضاف الرازي أن (إنما) تفيد الحصر، واستشهد بقوله تعالى "قل إنما أنا بشر مثلكم" (الكهف 110)، أي ما أنا إلا بشر مثلكم.

ويحتج الرازي على رفع (السارق والسارقة) بقوله تعالى "والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما" (النور 2)، وقوله تعالى "والذان يأتياها منكم فآذوهما" (النساء 16). وعدّ الرازي النصب الذي ذهب إلى سيبويه في هذه الآية ليس بشيء¹⁹، واحتج عليه بعدة وجوه أخرى.

ويستشهد الرازي على ارتفاع (أي) في قوله تعالى "لنعلم أي الحزبين أحصى" (الكهف 12) بقوله تعالى "سلهم أيهم بذلك زعيم" (القلم 40)، وقوله تعالى "ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً" (مريم 69)، حيث لم تتأثر (أي) بفعل (علم) في الأولى، وبفعل (سأل) في الثانية، وبفعل (نزع) في الثالثة. وقال إن عمل الفعل لم يظهر، والجملة كلها (أي الحزبين أحصى) متعلق بالفعل²⁰.

وفي قوله تعالى "وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر" (يونس 61)؛ قال الرازي إن التقدير: ما يعزب عن ربك

مقال، ولكنه جاء مجرورا لفظا مرفوعا في المعنى، أما ما جاء معطوفا (أصغر وأكبر) "فالمعطوف عليه إن عطف على الظاهر كان مجرورا، إلا أن لفظ أكبر وأصغر غير منصرف، فكان مفتوحا، وإن عطف على المحل وجب كونه مرفوعا، ونظير ذلك قوله تعالى "ما لكم من إله غيره" (الأعراف 59)²¹. وذكر الزمخشري أن (أصغر وأكبر) منصوبتان بلا النافية للجنس²²، ويبدو أن رأي الرازي أقوى للدليل الذي ساقه.

وقد أظهر الرازي عناية فائقة بالقراءات ومعرفة كبيرة برجاليتها، ولا تكاد تخلو آية في تفسيره من عرض لمختلف القراءات بما فيها الشاذة. وقد لاحظنا تشدده في رفض الشاذ ولو كان صحيحا لغويا. ويؤكد الرازي أن القراءات المشهورة المنقولة بالتواتر لا يجوز الطعن فيها بحجة اللغة، لأن ذلك طعن في صحة القرآن الكريم. لذلك كان رده على سيبويه في نصب (والسارق والسارقة) قاسيا، لأن القراءة المتواترة جاءت بالرفع، أما قراءة النصب فهي قراءة عيسى بن عمر، وحجة سيبويه أن قولك: زيدا فأضربه، أحسن من قولك زيد فأضربه، فلا يجوز إذن قوله تعالى (فاقطعوا) أن يكون خبرا، لأن الخبر لا تدخل عليه الفاء، وذهب الرازي مذهب الفراء في الرفع لأن الألف واللام في (السارق والسارقة) يقومان مقام (الذي) فصار التقدير: الذي سرق فاقطعوا يده، قال الرازي "أما القول الذي ذهب إليه سيبويه فليس بشيء ويدل عليه وجوه: الأول أنه طعن في القرآن المنقول بالتواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن جميع الأمة وذلك باطل قطعا، فإن قال (يعني سيبويه) لا أقول: إن القراءة بالرفع غير جائزة، ولكني أقول القراءة بالنصب أولى. فنقول وهذا أيضا رديء لأن ترجيح القراءة التي لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمر على قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع الأمة في عهد الصحابة والتابعين أمر منكر وكلام مردود".²³

وهذه هي المسألة التي أثارت حفيظة أبي حيان ليتهاجم على الرازي، وينعته بالمتجاسر على العلوم. ونؤكد نحن هنا أن الرازي لم يطعن في مذهب سيبويه من أجل الطعن - كما ذهب أبو حيان - وإنما كان يميل مع القراءة المشهورة، ولا يتساهل مع من يتركها من أجل القاعدة، دليل ذلك أن الرازي استشهد بسيبويه في كثير من القراءات وأيد مذهبه، ففي قوله تعالى "ومبشرا برسول يأتي من بعدي اسمه

أحمد" (الصف 6)؛ وردت قراءتان بتحريك ياء (بعدي) وإسكانها، قال الرازي "تحريك الياء بالفتح على الأصل، وهو الاختيار عن الخليل وسيبويه".²⁴ وفي قوله تعالى "وجاء فرعون ومن قبله والمؤتفكات بالخاطئة" (الحاقة 9)؛ ذكر الرازي أن أبا عمرو، وعاصم، والكسائي، قرؤوا (قبله) بكسر القاف وفتح الباء، ودعم الرازي هذه القراءة واستشهد بسيبويه في شرح اللفظة²⁵ بالرغم من أن الأشهر بالفتح في القاف وكسر الباء. وفي تفسيره لقوله تعالى "هاؤم أقرؤوا كتابيه" (الحاقة 19) قال الرازي "وفيه لغات وأجودها ما حكاه سيبويه عن العرب".²⁶

فقد كان يوافق سيبويه كلما وجد ذلك داعماً لقراءة مشهورة. والرازي ثار على أبي حنيفة رضي الله عنه ولامه على أخذه برواية شاذة لابن عباس²⁷ حيث قال "إن القراءة الشاذة مردودة، لأن كل ما كان قرآناً وجب أن يثبت بالتواتر، فحيث لم يثبت بالتواتر قطعنا أنه ليس بقرآن، وأولى الناس بهذا أبو حنيفة، فالقراءة الشاذة لما كانت مخالفة له وجب القطع بفسادها".²⁸

وبنفس القوة رد الرازي الروايات الشاذة ورفضها كحجة لمخالفتها للغة. ففي قوله تعالى "وأتموا الحج والعمرة لله" (البقرة 196)؛ ذكر الرازي أن علياً، وابن مسعود، والشعبي، قرؤوا (العمرة) بالرفع، قال: وقصدهم أنهم أرادوا إخراج العمرة عن حكم الحج في الوجوب، وهذا مرفوض لأن هذه القراءة شاذة، وهي ضعيفة في العربية لأنها تقتضي عطف الجملة الاسمية على الفعلية.²⁹

وكثيراً ما يلجأ الرازي إلى تفسير كل القراءات باحثاً عن المعنى الأليق بالآية، ففي قوله تعالى "ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعاً" (البقرة 165)؛ قال الرازي "اعلم أن في قراءة هذه الآية أبحاثاً، البحث الأول: قرأ ابن عامر (ولو ترى) بالتاء المنقوطة من فوق خطاباً للنبي عليه السلام والباقون بالياء من تحت على الإخبار عن جرى ذكركم، كأنه قال: ولو يرى الذين ظلموا أنفسهم البحث الثاني: اختلفوا في (يرون)؛ فقرأها ابن عامر (يرون) بضم الياء على التعدية، وحجته قوله تعالى "كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم" (البقرة 167)، والباقون بالفتح على إضافة الرؤية إليهم. البحث الثالث: اختلفوا في (أن)؛ فقرأ بعض القراء (إن) بكسر الألف على الاستئناف، وأما القراء السبعة فعلى فتح الألف فيها. البحث الرابع: لما

عرفت أن (يرى الذين ظلموا) قرى تارة بالتاء وأخرى بالياء... وقوله (أن القوة) قرى بالتاء بفتح الهمزة من (أن) وأخرى بكسرهما، حصل هنا أربعة احتمالات... وبهذا التحليل شرح الرازي أربعة أوجه من التفسير وهي: 1- ولو يرى أن، 2- ولو يرى إن، 3- ولو ترى أن، 4- ولو ترى إن. ويرجح الرازي قراءة (يرى) العائدة على الظالمين، ويجود قراءة (ترى) العائدة على النبي صلى الله عليه وسلم مع كسر إن.³⁰ وأحيانا يدفع الرازي احتمال التناقض الذي يقع بين قراءتين مشهورتين كما فعل مع قوله تعالى "أو لامستم النساء"(النساء43)، حيث قرأ حمزة والكسائي (لمستم) دون ألف، والباقون بالألف، فسوى بين لمس ولامس على أنهما حقيقة في اللمس مجازا في الجماع دفعا للتناقض.³¹

ويلجأ الرازي إلى ترجيح القراءة التي تدل على المعنى الأبلغ في الآية، كترجيحه للنصب في قوله تعالى "حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله"(البقرة214)، حيث قرأ نافع (يقول) بالرفع لأن النصب بعد حتى يجعل معناها (إلى) أو (كي)، وفي معنى (إلى) يكون الفعل السابق (الزلزلة)³²، واللاحق (القول) قد وقعا فعلا كقولك: سرت حتى أدخلها، فالسير والدخول قد وقعا ومضيا، وهذا ما يليق بالآية خلافا للرفع.³³

والقاعدة العامة عند الرازي في الترجيح تتمثل في شهرة القراءة ثم في موافقتها للمعنى المطلوب، وقد لخص هذه القاعدة في حديثه عن قراءة ابن كثير، ونافع، وعاصم، لقوله تعالى "وما الله بغافل عما تعملون"(البقرة74) بناء الخطاب، بينما قرأ الباكون (يعملون) بالياء، ورجح الأولى قائلا "واختيار الخطاب لأن عليه الأكثر، ولأنه أدل على المعنى لتغليب الخطاب على الغيبة إذا اجتمعا"³⁴. وبمثل ذلك رجح قراءة (الدرك) في قوله تعالى "في الدرك الأسفل من النار"(النساء154) بفتح الراء دون إسكانها. والإسكان قراءة حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، وذلك لأن الفتح أكثر استعمالا.³⁵

موقفه من القراءة الشاذة:

لا يحتج الرازي بالقراءة الشاذة سواء في الأحكام الشرعية أو التخريجات النحوية التي تؤثر في معنى الآية، وقد وجدناه يتساهل مع بعض القراءات في مسائل لغوية

قليلة جدا يتعلق غالبها بشرح المفردة أو تصريحها بشرط أن لا يؤثر كثيرا في المعنى الأساس للآية.

ويصر الرازي على أن "القراءة الشاذة لا يمكن اعتبارها في القرآن، لأن تصحيحها يقدح في كون القرآن متواترا"³⁶، والقراءة الشاذة "مردودة لأن كل ما كان قرآنا وجب أن يثبت بالتواتر، فحيث لم يثبت بالتواتر قطعنا أنه ليس بقرآن"³⁷.

وتشدد الرازي في رد القراءات الشاذة يهدف إلى الحفاظ على النص من الطعن، وغلق الأبواب أمام الفرق التي تشكك في صحة (المصحف)، حيث لو قبلت قراءة شاذة واحدة أمكن لأولئك إضافة ما ليس من القرآن البتة، ففي قوله تعالى "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما" (المائدة 38) قال الرازي "فنحن نتمسك بالقراءة المتواترة في إثبات مذهبنا... والقراءة الشاذة ليست بحجة عندنا لأننا نقطع أنها ليست قرآنا، فإننا لو جوزنا أن لا ينقل شيء من القرآن إلينا على سبيل التواتر انفتح باب الطعن أمام الروافض والملاحدة في القرآن... فثبت أن القراءة الشاذة ليست بحجة البتة"³⁸.

ففي قوله تعالى "إن هذان لساحران" (طه 63)³⁹، ذكر الرازي أن هذه القراءة مشهورة، وقالوا إنها قراءة عثمان، وعائشة، وابن الزبير، وسعيد بن جبيرة، والحسن رضي الله تعالى عنهم، وقيل إن عائشة رضي الله عنها سئلت عن هذه الآية وغيرهما⁴⁰ فقالت: إن هذا خطأ من الكاتب⁴¹. وذكر الرازي منكري الرواية المشهورة كقول أبي عمرو إنه يستحي أن يقرأ (إن هذان لساحران)، وقرأها ابن كثير بالتخفيف في (إن) والتشديد في (هاذان)، وقرأ حفص عن عاصم بتخفيف النونين، وقرأ عبد الله بن مسعود (أن هذان ساحران) بإسكان نون (أن) وحذف لام (ساحران)، وعن الأخفش (إن هذان لساحران) بتخفيف نون (إن) بمعنى الثقيلة، وقال إنها لغة قوم يرفعون بها، ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى (ما)، وقرأ أبي ابن كعب (إن هذان لساحران) بحذف (ها) هذان. وعندما عرض الرازي هذه القراءات الست قال "واعلم أن المحققين قالوا: هذه القراءات لا يجوز تصحيحها لأنها منقولة بطريق الأحاد، والقرآن يجب أن يكون منقولا بالتواتر... فثبت أن تجويز هذه القراءات يطرق جواز الزيادة والنقصان والتغيير إلى القرآن، وذلك يخرج عن كونه حجة"⁴². وعلى هذا الأساس حكم الرازي على بطلان وفساد ما نقل عن عثمان، وعائشة رضي الله عنهما،

وأمام هذا الإشكال وجب توجيه هذه القراءة المشهورة وتخرجها. ويرى الرازي أن هذه القراءة لغة لبعض العرب، وقد نسب بعض اللغويين ذلك إلى لغة بني الحارث بن كعب، وقيل لكنانة، وخثعم، وبعض بني عذرة، ونسبها ابن جني إلى بعض بني ربيعة، واستشهد الرازي بكثير من الشعر في هذه المسألة منها ما نقله الفراء:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساعا لناباه الشجاع لصمما⁴³

والشاهد في قوله (لناباه) وحققها الجر (لنابيه). ومثله قول رجل من بعض بني أسد: هذا خط يدا أخي، ويقصد يدي أخي.

والتخريج الثاني الذي يقترحه الرازي هو أن معنى (إن) هنا (نعم) كقول الشاعر:

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه⁴⁴

أي فقلت نعم، والهاء هاء السكتة كقوله تعالى "هلك عني سلطانيه" (الحاقة 29)⁴⁵، وذكر الرازي آراء المعارضين على هذا التخريج كون اللام في (لساحران) لا تدخل على الخبر إلا مع وجود (إن)، فقال هذا يناقض كثيرا من الشعر كقول من قال:

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة⁴⁶

وقال المعترضون إن هذه الأشعار من الشواذ، وجاءت الأحكام هنا تبعا للضرورة الشعرية، وكلام الله منزّه عن الضرورة، واستعان الرازي في الرد على هذا بالزجاج الذي قدر الآية بقوله: إن هذان لهما ساحران، وقال هذا الرأي استحسنة محمد بن يزيد، وإسماعيل بن إسحاق وقالوا: هذا أجود ما سمعناه. ثم انفرد الرازي برأي لطيف وهو أن (إن) في الآية لم تعمل عمل النصب وذلك لضعفها، وبالتالي جاز بقاء المبتدأ على إعرابه الأصلي وهو الرفع، ولتأكيد هذا المذهب لجأ الرازي إلى المنهج العقلي لإثبات ضعف (إن) في العمل أبرزها قوله "إن عمل النصب ليس أصلا في (إن) لأن تقديم المنصوب على المرفوع في باب العمل عدول عن الأصل، ثم إن المبتدأ بقي مبتدأ، وما دام أصله الرفع فهو الأرجح، ثم في حالة العطف على المبتدأ المنصوب يمكن رفع الثاني وهو الأصل⁴⁷.

حاصل الأمر أننا أردنا أن نبين - باختصار شديد - قدرة الرازي في تعامله مع القراءات من جهة، ومع الوجوه النحوية من جهة أخرى، وليس ذلك إلا انتصارا للقراءة المتواترة ومن ثمة القرآن كله.

استشهاد بالحديث الشريف

الثابت أن سيبويه ومن قبله، وكثيرا جاءوا من بعده لا يستشهدون بالحديث،⁴⁸ وليس ذلك طعنا في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل فهو أفصح العرب على الإطلاق⁴⁹. إلا أن أغلب أحاديثه رويت بالمعنى لا باللفظ "فقد تداولها الأعاجم والمولودون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظا بألفاظ"⁵⁰.

وذكر أبو حيان أن عدم الاستشهاد بالحديث يعود إلى سببين هما: أولا عدم نقل الحديث بلفظه ودليل ذلك اختلاف الروايات في القصة الواحدة. وثانيا وقوع اللحن كثيرا في الحديث، لأن كثيرا من الرواة لم يكونوا عربا بالطبع.⁵¹ ورأى بعضهم أن النحاة المتقدمين لم يقدموا تفسيراً مقنعا لتركهم الاستشهاد بالحديث، بل سكتوا عن ذلك حتى أثارها نحاة متأخرون وبالتالي ظهر هناك ثلاثة اتجاهات⁵²:
مذهب المانعين للاستشهاد: بالحديث أغلبهم من القدماء وتبعهم أبو حيان وشيخه ابن الصانع.

مذهب المجيزين: وعلى رأسهم ابن مالك، وابن هشام الأنصاري.

مذهب المتوسطين: وتزعمهم الإمام الشاطبي، والسيوطي.

أما الرازي فلم نعثر له على رأي في المسألة، بيد أننا لاحظنا استشهاده بأحاديث كثيرة في مسائل لغوية متعلقة بشرح بعض الألفاظ، ولم نعثر على آراء نحوية يستشهد فيها بالحديث إلا في مواضع قليلة جدا، منها حديث "لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب"، حيث ناقش الفقهاء معنى النهي هنا، ومقارنته مع رواية "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب"، ولم يترتب عن هذا الطرح قضية نحوية ذات بال. لكن في تفسيره لقوله تعالى "قال من أنصاري إلى الله" (آل عمران 52) قال إن أكثر أهل اللغة فسروا (إلى) هنا بمعنى (مع) أي من أنصاري مع الله، وذلك كقوله تعالى "ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم" (النساء 2) أي معها، وكقوله صلى الله عليه وسلم "الذود إلى الذود إبل" أي مع الذود.

وفي قوله تعالى "وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث" (الإسراء 106) ذكر الرازي أن الأئمة اختاروا (فرقناه) بالتخفيف أي بيناه، واستشهد بحديثه صلى الله عليه

وسلم "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا". ومثل ذلك في قوله تعالى "حتى يميز الخبيث من الطيب" (آل عمران 179) حيث قرأها حمزة والكسائي بالتشديد للدلالة على الكثرة، إلا أن التخفيف حسب الرازي أولى، ومنه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم "من ماز أذى عن طريق فهو له صدقة"، ومنه قوله تعالى "وامتازوا اليوم"⁵³.

وفي قوله تعالى "كان على ربك وعدا مسؤولا" (الفرقان 16) قال الرازي إن دلالة (على) هنا للوجوب، واستدل بحديثه صلى الله عليه وسلم "من نذر وسمى، فعليه الوفاء بما سمي"⁵⁴. وهذه قاعدة أصولية يطول شرحها تتعلق بأفعال الله وهل هي واجبة عليه.

أما استشهاده بالحديث في المباحث اللغوية فكثير جدا. من ذلك شرحه لمعنى التثريب من قوله تعالى "لا تثريب عليكم" (يوسف 92) بأنه التوبيخ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم "إذا زنت أمة أحدكم فليضربها الحد ولا يثربها" أي لا يعيرها بالزنا.⁵⁵

وفي قوله تعالى "قالوا يا شعيب ما نفقه كثيرا مما تقول" (هود 91) قال الفقه أي الفهم، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين" أي يفهمه تأويله.⁵⁶ وفي قوله تعالى "وأنزلنا من المعصرات ماء ثجاجا" (النبا 14) قال: والشج شدة الانصباب، وقد يكون بمعنى الصب، وقد جاء في الحديث "أفضل الحج، العج والشج" أي صب دماء الهدى.⁵⁷ وأشار الرازي أن أبا عبيد اختار قراءة أبي عمرو، وقالون، وأبي بكر عن عاصم لقوله تعالى "إن تبدوا الصدقات فنعماً هي" (البقرة 271) بكسر نون (نعماً) وإسكان عينها وقال: لأنها لغة النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك حين قال لعمر بن العاص "نعماً بالمال الصالح للرجل الصالح"، قال الرازي هكذا روي في الحديث بسكون العين.⁵⁸

هكذا إذن تعامل الرازي مع الحديث الشريف وظاهر أنه قليل الاحتجاج به في النحو والتصريف، وأكثر منه في اللغة ودلالة الألفاظ.⁵⁹

استشهاده بكلام العرب

يعد كلام العرب أصلاً قوياً بعد القرآن الكريم والحديث الشريف الفصيح، فبه نزل القرآن، وبه يحتج كل العلماء في مختلف العلوم الشرعية، والأدبية، واللغوية. فهذه المدونة اللغوية أو (المسموع العملاق) — كما سماها د/ عبد الرحمن الحاج صالح⁶⁰

والتي تحدت بالشعر والنثر - هي المرجع الأساس والوحيد للتقعيد اللغوي والنحوي، ولذلك حصرها العلماء زمانيا ومكانيا خوفا من تسرب غير العربية إلى لغة العرب. ولا يمكن في هذه العجالة أن نتحدث عن تجاوز بعض النحاة في الاستشهاد بالمولدين بمن فيهم سيبويه، الذي استشهد بشعر بشار وهو أول المحدثين، بالإضافة إلى أنه استشهد بخمسين بيتا من الشعر المجهول. ولعل هذا الخل كان سببا في شدة الصراع بين البصرة والكوفة، مما دفع إلى تكثير الروايات⁶¹، والاعتماد على الشاذ إلى درجة التعصب لمذهب دون مذهب. وحاصل المسألة أن العلماء أجمعوا على الاستشهاد بالشعراء الجاهليين والمخضرمين، واختلفوا في من أتى بعدهم من المولدين والمحدثين.⁶²

وهناك مسائل كثيرة متعلقة بالمسموع كالمطرد، والشاذ، وأنواع اللغات، والأخذ عن أهل المدر والوبر، وطرق السماع، والناقل والمنقول عنه وإليه، وغير ذلك مما لا يمكن تفصيله في هذا البحث.⁶³

أما الرازي فقد أثبت في تفسيره عناية كبيرة بكلام العرب، واستشهد بمئات الأبيات من الشعر، وبعشرات الأمثال العربية. وقد أدرك مدى خطورة التعامل مع كلام العرب فوضع في بداية تفسيره ما يعرف بـ (طريق معرفة اللغات)، وناقش في هذه القضية مسألة النقل بالتواتر، والآحاد، أو بهما معا. وبسط هذه المسألة متعلق بمسائل لغوية ودلالية ونحوية، بالإضافة إلى مسألة وضع ونشأة اللغة. وحاصل رأي الرازي أن اللغة نقل بعضها بالتواتر وبعضها بالآحاد⁶⁴، إلا أنه ذكر أن كثيرا من الألفاظ (كالإيمان والكفر) - وهو ما يطلق بالألفاظ الإسلامية⁶⁵ - تعرف خلافا شديدا، أما من حيث اللفظ فلا جدال أنها متواترة، إلا أن ماهيتها (دلالاتها) هي التي أنشأت الجدل. أما المنقول بالآحاد من اللغات فدلالاتها ظنية وليست قطعية، وهذا يجعل الإعرابات والتصريفات قابلة للمناقشات مثلها مثل المجازات.⁶⁶

أما المتواتر القطعي فالذي يحتج به في فهم القرآن الكريم، وما تواتر من السنة، وكلام العرب. وشرط التواتر أن يبلغ عدد ناقلي اللغة حدا لا يجوز فيه على مثلهم الكذب.⁶⁷ وأما خبر الآحاد فما تفرد به بعض أهل اللغة وليس فيه شرط التواتر، إلا أن ابن الأنباري اشترط في ناقل اللغة أن يكون عدلا - رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو عبدا

- كما يشترط في نقل الحديث، وذكر ابن فارس أن شرط النقل: الثقة، والصدق، والأمانة، واثقاء المظنون.⁶⁸

وفي المحصول أفاض الرازي في هذه المسألة وطرح إشكالات حول التواتر وحول الأحاد، إلى درجة التشكيك فيهما معا، لكن بروح العالم المدقق. ففي التواتر قال إن اختلاف معاني الألفاظ الأكثر دورانا عند المسلمين وحده دليل على إفادة الظن، خاصة الألفاظ الإسلامية وصيغ الأوامر والنواهي، وبالتالي فإن التواتر في اللغة والنحو متعذر. وقال إنه إذا توفر شرط التواتر في اللغة والنحو في زماننا، كيف نعلم حصوله في سائر الأزمان، بالإضافة إلى أن الذين نقلوا اللغة رغم شهرتهم كالخليل، وأبي عمرو، والأصمعي، والشيباني، ما كانوا معصومين ولا كانوا بالغين حد التواتر.⁶⁹

أما إشكالات الأحاد فقال عنها بأن أجل الكتب المصنفة في النحو واللغة كتاب سيبويه وكتاب العين، أما الكتاب فقد قدح فيه الكوفيون بل المبرد نفسه، كما قدح كثير من العلماء في كتاب العين، وقدح ابن جني في كثير من العلماء في خصائصه، كما قدح في الكوفيين. وذكر الرازي أن الأصمعي كان منسوباً إلى الخلاعة. وأن رؤية بن العجاج وأباه كانا يزيدان في اللغة، كما روي أن اللغة ناقصة ولم يصلنا منها إلا القليل. فهذا كله إشكال في النقل بالأحاد. وانتهى الرازي في الأخير إلى أن اللغة والنحو قسمان: منه متواتر يصل إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم يقينا كلفظ السماء والأرض... ومنه الأحاد وهو متعلق بالألفاظ الغريبة. وأكثر ألفاظ القرآن الكريم وتصريفه متواتر وبه تقوم الحجة. والثاني قليل جدا لا يتمسك به في القطعيات.⁷⁰

استشهاده بالشعر

احتج الرازي بالشعر كثيرا في مسائل شرعية، وأدبية، وأخلاقية، ومثل ذلك في المسائل النحوية واللغوية، حيث استشهد بمئات الأبيات الشعرية لشعراء مشهورين وغير مشهورين.

ويؤمن الرازي أن الشعر مصدر ضروري للاحتجاج، وقد ردد في كثير من المناسبات قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه "أيها الناس عليكم بديوانكم لا تضلوا،

قالوا: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية فيه تفسير كتابكم".⁷¹ جاء هذا التوجيه من عمر رضي الله عنه عندما سأل وهو على المنبر عن معنى قوله تعالى "أو يأخذكم على تخوف" (النحل 47)، فقام شيخ من هذيل وقال: هذه لغتنا، التخوف التنقص. فقال عمر رضي الله عنه: هل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟ قال: نعم، قال شاعرنا:

تخوف الرجل منا تامكا قردا كما تخوف عود النبعة السفن

وذكر الرازي أن ابن عباس سئل عن قوله تعالى "يوم يكشف عن ساق" (القلم 42) فقال: إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر فإنه ديوان العرب.⁷²

فقد استشهد الرازي بما استشهد به كبار النحاة واللغويين أمثال سيبويه، والمبرد، والفراء، والأخفش، وما رواه أبو علي، وابن جني، والزمخشري وغيرهم، وظاهر أن هذا النوع من الشعر معروف متداول ثابت صحته عن الفصحاء العرب، ولذلك قلما يشير الرازي إلى أسماء أولئك الشعراء ويكتفي بقوله أنشد سيبويه، أو أنشد الفراء، أو أنشد الأصمعي. لكنه ذكر في مناسبات أخرى أسماء شعراء من الجاهلية كامرئ القيس، والنابعة، والأعشى، وزهير، ومن المخضرمين حسان، ولبيد، ومن جاء بعدهم كجرير، والفرزدق، والكميت، وغيرهم كثير.⁷³

و قد ثار ضد قطرب عندما سوى بين (إذ) و(إذا) وجاء بشاهد في ذلك فقال "الذي قاله قطرب كلام حسن، وذلك لأننا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول منقول عن قائل مجهول، فلأن يجوز إثباتها بالقرآن العظيم كان ذلك أولى... وكثيرا ما أرى النحويين يتحIRON في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته، فلأن يجعلوا القرآن به دليلا على صحته كان أولى".⁷⁴ جاء ذلك في تفسيره لقوله تعالى "وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض" (آل عمران 156). ويظهر من خلال هذا النص أنه لا يوافق على الاحتجاج بشعر مجهول، ويذهب في ذلك بعيدا عندما يتعجب من النحويين الذين يلجأون إلى المجهول لإثبات لغة في القرآن، في حين يطالبهم الرازي بجعل ما جاء في لغة القرآن حجة على الشعر المجهول وليس العكس.

وبنفس هذا التوجه يتعجب الرازي من النحويين عندما اختلفوا في أصل (التهلكة) من قوله تعالى "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة" (البقرة 195) هل هي تفعلة أو تفعلة بالكسر. قال الرازي بعد سرد تلك الأقوال "إني لأتعجب كثيرا من تكلفات النحويين في أمثال هذه المواضع، وذلك أنهم لو وجدوا شعرا مجهولا يشهد لما أرادوه فرحوا به واتخذوه حجة قوية، فورود هذا اللفظ في كلام الله تعالى المشهود له من الموافق والمخالف للفصاحة، أولى بأن يدل على صحة هذه اللفظة واستقامتها"⁷⁵.

وقصد الرازي من هذه المواقف أن اللغويين بالغوا في البحث عن الشواهد ولو بالشعر المجهول، وكان الأولى أن يجعلوا القرآن حجة على اللغة وليس العكس. حاصل المسألة أن الرازي كان يحتاط من الشعر المجهول، والظاهر أنه لم يستشهد به لمعرفة الشديدة بفنون القول، ولكن نسجل هنا أن هذه الثورة على النحاة جاءت خدمة للنص القرآني لا غير.

أما الضرورة الشعرية فلا يعتد بها الرازي كحجة في القرآن. ففي مسألة الكسر على الجوار كما في قوله تعالى "وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم" (المائدة 6) حيث قرأ ابن كثير، وحمزة، وأبو عمرو، وعاصم (أرجلكم بالجر) عطفًا على الرؤوس، وقرأ آخرون بالنصب وهو المشهور؛ قال الرازي فإن قيل لم لا يجوز أن يقال هذا كسر على الجوار كما في قول الشاعر:

كبير أناس في بجاد مزل⁷⁶

قال هذا باطل لأن الكسر على الجوار معدود في اللحن الذي لا يتحمل لأجل الضرورة في الشعر، وكلام الله يجب تنزيهه عنه.⁷⁷

وقد خالف الرازي الفراء عندما أجاز إسكان الميم في قوله تعالى "أنلزمكموها وأنتم لها كارهون" (هود 28) لأن الحركات توالى، ووافق قول الزجاج بأن البصريين لا يجيزون إسكان حرف الإعراب إلا في ضرورة الشعر. وقال إن الفراء لم يضبط كلام أبي عمرو الذي روى عنه هذا المذهب. قال الرازي: وذلك هو الحق لأن الإسكان في الشعر موجود كقول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب⁷⁸

واعترض الرازي على قطرب، وابن جني، وأبي علي، عندما رويوا أشعارا تجيز دخول اللام على الخبر دون وجود (إن) مع المبتدأ، وذلك في تفسير قوله تعالى (إن هذان لساحران) حيث احتجوا بقول الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد⁷⁹

كما أنشد ابن جني عن أبي علي:

مروا عجلا فقالوا كيف صاحبكم فقال من سألوا أمسى لمجهودا⁸⁰

بدخول اللام على خبر لكن في البيت الأول، وعلى خبر أمسى في الثاني. فقال الرازي "هذه الأشعار من الشواذ وإنما جاءت كذا لضرورة الشعر، وجل كلام الله تعالى عن الضرورة".⁸¹

هكذا تعامل الرازي مع المجهول من الشعر ومع الضرورة الشعرية، ويبدو أنه كان صارما غير متسامح مع المتساهلين في التعامل مع الشعر، والذي يسجل له هو دعوته لجعل القرآن حجة على الشاعر وليس العكس. أما الشعر الذي استشهد به الرازي في المسائل النحوية فجله مذكور في كتب من سبقوه، خاصة ما اختلف حوله نحاة البصرة والكوفة، وهي استشهادات مشهورة ذكرها جل النحاة. استشهاد بالنثر:

نقصد بالنثر ما يقابل الشعر من الكلام، وهو المستفاد من قول سيبويه: يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام⁸². فالنثر هو الاستعمال العادي للعربية، أو هو لغة التخاطب اليومي. وقد أطلق الرازي على هذا النوع من الكلام مصطلح (الاستشهاد)، حيث عندما شرح معنى (خلق) من أنها تعني التقدير والتسوية، قال إن دليل ذلك في الآية، والشعر، والاستشهاد. وبعدما ذكر الدليل القرآني والشعري قال "أما الاستشهاد: يقال: خلق النعل إذا قدرها وسواها... ومنه قول العرب للأحاديث التي لا يصدق بها أحاديث الخلق"⁸³ فيقصد بالاستشهاد ذلك الكلام المنثور العادي.

ويرى د/ عبد الرحمن الحاج صالح أن النحاة القدماء اعتمدوا على هذا النوع من النثر أكثر من الشعر، وكتبهم تعج بآلاف العبارات التي أخذوها مباشرة عن العرب سماعا، وضرب أمثلة كثيرة بشواهد لسبويه والفراء، بما في ذلك تنوع اللغات، وتجد ذلك مسبوqa بقولهم: قالت العرب، سمعت من العرب، قال قوم من العرب.⁸⁴

والرازي في تفسيره استشهد بكثير من كلام العرب مستندا إلى قول الأوائل منهم مباشرة كقوله في أصل لفظة (اسم) قال المبرد: سمعت العرب تقول: اسمه، وسمه، وسماه.⁸⁵ أو قوله عن الفراء سمعت أعرابيا يقول: اعطني كسفة يريد قطعة.⁸⁶ ومثل ذلك ما روي عن ابن عباس أنه لم يكن يعرف معنى الحور حتى سمع أعرابية تقول لابنتها: حوري أي ارجعي.⁸⁷

وفي قوله تعالى "عليكم أنفسكم" (المائدة 105) قال الرازي "إنه لا اختلاف بين النحويين في إجازة النصب بعلبك، والعرب تقول: عليك، وعندك، ودونك، فيعدونها إلى المفعول وقيمونها مقام الفعل، وينصبون بها فيقولون: عليك زيدا.⁸⁸

وقد تأتي (أن) بمعنى لعل، فيستشهد الرازي بقول الخليل من أن العرب كانت تقول: انت السوق أنك تشتري لنا شيئا،⁸⁹ أي لعلك تشتري لنا شيئا.

كما تأتي (عاد) بمعنى صار، قال الرازي في قوله تعالى "أو لتعودن في ملتنا" (الأعراف 88) أي لتصيرن إلى ملتنا، فوقع العود بمعنى الابتداء، تقول العرب: قد عاد إليّ من فلان مكروه، يريدون قد صار إليّ منه المكروه.⁹⁰ وذكر الرازي أن العرب تجعل (أل) عوضا للإضافة في مثل قوله تعالى "جنات عدن مفتحة لهم الأبواب" (ص 50) والأصل أبوابها، والعرب تقول: مررت برجل حسن الوجه، فالألّف واللام في الوجه بدل من الإضافة.⁹¹

ومن المسائل الصرفية ذكر الرازي أن فعيل في قوله تعالى "حقيق علي" (الأعراف 105) تأتي بمعنى فاعل ومفعول، تقول العرب: حق عليّ أن أفعل كذا، وإنّي لمحقوق عليّ أن أفعل خيرا، أي حق عليّ ذلك.⁹²

ومن بين الفصحاء الذين استشهد بهم الرازي الإمام الشافعي رضي الله عنه - وهو حجة في اللغة -⁹³ وذلك في تفسيره للفظ (الجبار) التي تأتي بمعنى القهر. وذكر الأزهري أنها لغة تميم ويستعملها كثير من الحجازيين. وكان الشافعي يقول (جبره السلطان على كذا) بغير ألف (أي أجبره) قال الرازي: وجعل الفراء الجبار بهذا المعنى، وهي اللغة المعروفة في الإكراه.⁹⁴

واستشهد بالشافعي رضي الله عنه أيضا في شرح (شطر) من قوله تعالى "فول وجهك شطر المسجد الحرام" (البقرة 144) ومعناها: نحو وتلقاء كقول الشاعر:

فشطرها بصر العينين مسحور

إن العسير بها داء مخامرها

قال الشافعي رضي الله عنه يريد تلقاءها بصر العينين.⁹⁵

المثل العربي

يعد المثل ثروة لغوية وأدبية هامة في معرفة لغات المجتمعات وأساليبها، وقد اعتنى قدماءنا بجمعه وترتيبه للحفاظ عليه تماما كما فعلوا مع الشعر، إلا أنه لم يحظ بالعناية الكافية من الناحية النحوية، وتقريبا أجروا عليه حكمهم في الحديث الشريف فلم يستشهدوا به ولم يعتمدوا عليه في التقييد. ويكفي أن نذكر أن سيبويه استشهد في الكتاب باثنين وأربعين مثلاً فقط، بينما يتجاوز عددها الحقيقي الآلاف كما ذكر الميداني.⁹⁶

أما فخر الدين الرازي فقد وجدناه يستعمل الأمثال كثيرا. وقد أولى لأمثال القرآن الكريم عناية فائقة في استخراجها، وتحليلها لغويا وبلاغيا. ولكننا لاحظناه لا يستشهد بها في المسائل النحوية، واستعملها كلها تقريبا في المسائل اللغوية لتدعيم بعض المعاني الأخلاقية والأدبية.

إلا أنه أكد في مواضع كثيرة من تفسيره على أهمية المثل وقد عرّفه بالشبه والنظير،⁹⁷ وقال: المثل هو المثل، وهما لغتان كشيء وشبه، إلا أن المثل مستعار لحالة غريبة، أو قصة عجيبة لها شأن.⁹⁸ وهو قول يشبه به حال الثاني بالأول.⁹⁹ ويشترط الرازي في المثل أن يكون قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه،¹⁰⁰ وهو في الأكثرية نكتة عجيبة وغريبة.¹⁰¹

أما عن أهميتها في الاستعمال فإنها عند الرازي "تؤثر في القلوب ما لا يؤثره وصف الشيء بنفسه، ذلك لأن الغرض من المثل تشبيه الخفي بالجلي، والغائب بالشاهد، فيتأكد الوقوف على ماهيته، ويصير الحس مطابقاً للعقل، وذلك في نهاية الإيضاح."¹⁰² وأشار الرازي إلى أن العرب مشهورون بالأمثال حتى أنهم تمثلوا بأحقر الأشياء كالذرة والفراشة، لأن ضرب الأمثال من الأمور المستحسنة في العقل.¹⁰³ ويؤكد على دور المثل في التخاطب حيث أنه يزيد في الفهم بتصويره للمعاني "ذلك لأن المعاني العقلية المحضة لا يقبلها الحس والخيال والوهم، فإذا ذكر ما يساويها في

المحسوسات؛ ترك الحس والخيال والوهم تلك المنازعات، وانطبق المعقول على المحسوس، وحصل به الفهم التام، والوصول إلى المطلوب.¹⁰⁴

واستشهد الرازي بقول العرب: السمن منوان بدرهم، لجواز حذف شبه الجملة أو الظرف. وأصل المثل السمن منوان منه بدرهم¹⁰⁵، وذلك في قوله تعالى "والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن" (البقرة 234)، قال الأخفش يتربصن بعدهن فحذف الظرف.¹⁰⁶

واستشهد بقولهم: أعط القوس باريها¹⁰⁷ في تفسيره (صواف) من قوله تعالى "فاذكروا اسم الله عليها صواف" (الحج 36)، وقال إن أصلها صوافي مثل باريها، ولكن الياء حذفت.¹⁰⁸

وفي قوله تعالى "وجنتك من سبأ بنبا يقين" (النمل 22) قال الرازي إن (سبأ) يمكن صرفها أو عدم صرفها، وقرأ ابن كثير (سبا) بالالف كقولهم في المثل: ذهبوا أيدي سبا¹⁰⁹ فمن عدّ (سبأ) اسما للقبيلة لم يصرف، ومن جعله للأب الأكبر صرف.¹¹⁰ ومن المسائل الصرفية أيضا ذكر الرازي أن لفظة (طاقة) من قوله تعالى "لا طاقة لنا اليوم بجالوت" (البقرة 249) أنها مصدر بمنزلة الإطاقة، يقال: أطق الشيء إطاقة، وطاقة... وأجاب يجيب إجابة، وجابة، واستشهد بالمثل العربي: أساء سمعا فأساء جابة.¹¹¹

ولم نجد في التفسير سوى هذه الاستشهادات النحوية والصرفية القليلة. أما في شرح الألفاظ لغويا فقد اعتمد الرازي على أمثال مشهورة كثيرة كقولهم: ما عندهم خير ولا مير، وذلك في تفسيره لقوله تعالى "ونمير أهلنا" (يوسف 65)، والمير الطعام، من ماره يميره ميرا، إذا أتاها بميرة¹¹². كما استشهد بقولهم: جري المذكيات غلاب، في شرحه للفظ (نكيتم) من قوله تعالى "إلا ما نكيتم" (المائدة 3)، وقال إن أصل الذكاء في اللغة إتمام الشيء... ومنه الذكاء في السن كما في المثل، أي جري المسنات التي قد أسنت غلاب.¹¹³

خاتمة

هذه جولة قصيرة في فضاء فخر الدين الرازي اللغوي، وقد حاولنا أن نؤكد من خلال مفهوم السماع كمصدر للاحتجاج؛ أن الرازي من خلال تفسيره الكبير أثبت أنه

ضليح في المسائل النحوية واللغوية، وقد عالج كثيرا من القضايا التي جرى حولها خلاف كبير بمنهجه العقلي - الفلسفي الذي نشأ عليه فأبدع وأتقن. وبالجملية فإن الرازي رجع إلى كل أصول السماع من قرآن، وحديث، وشعر، ونثر. وقد رأينا أن لغة القرآن يرجحها على كل اللغات، ويتقدم أسلوبه على كل الأساليب، وهو الحجة الأولى. كما اعتمد على الحديث، والأمثال بصورة عامة خاصة فيما تعلق بالمسائل اللغوية، وقل ذلك في المسائل النحوية. أما الشعر فقد ركز في استشهاده على المشهور منه، رافضا المجهول، وما قيل للضرورة. كما انتقى من كلام العرب المسموع من رواته الثقة، وكان في كل ذلك مدققا متقنا. وجدير بالبحث اللغوي اليوم أن يلتفت إلى آثار فخر الدين الرازي لينهل من معارفه، وتحليلاته اللسانية لكثير من الظواهر اللغوية، حتى نتأكد أن الرجل كان نحويا بارعا خلافا لما ذهب إليه أبوحيان وأستاذه، عليهما وعلى الرازي رحمة الله.

الهوامش

- 1- فخر الدين الرازي هو محمد بن عمر التيمي البكري الملقب بابن خطيب الري، أخذ عن أبيه علم الأصول والجدل، ثم برع في معظم العلوم، فألف ما يصل إلى مئتي مصنف في شتى الفنون أهمها المحصول في أصول الفقه، ومفاتيح الغيب في التفسير، توفي سنة (606هـ)، انظر ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1971، ج 4 ص 248. وتاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق د/ عبد الفتاح محمد الطلو، ود/ محمود محمد الطناحي، دار هجر، القاهرة، ط 1992، ج 8 ص 81. وابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق د/ نزار رضا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص 462.
- 2- أبو حيان التوحيدي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق الشيخ زهير جعيد، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1992، ج 4 ص 252.
- 3- خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 1986، ج 6 ص 313.
- 4- الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب، تصحيح هيئة من العلماء، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 3، ج 1 ص 59.
- 5- البحر المحيط، ج 4 ص 252.
- 6- م ن، ج 1 ص 745.

- 7- السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2003، ج 4 ص 213.
- 8- مفاتيح الغيب، ج 1 ص 32.
- 9- حين قال الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق د/ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 1، د ت، ج 1 ص 12.
- 10- انظر ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، د ط، 1987، ج 1 ص 7.
- 11- مفاتيح الغيب، ج 1 ص 34.
- 12- م ن، ج 1 ص 47.
- 13- م ن، ج 1 ص 46.
- 14- م ن، ج 1 ص 44.
- 15- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1998، ص 24.
- 16- م ن، ص 42.
- 17- م ن، ص 24.
- 18- مفاتيح الغيب، ج 5 ص 10. قال الخليل: (إنما) لا تعمل فيما بعدها. الكتاب، ج 2 ص 138. وهو مذهب سيبويه، م ن، ج 3 ص 129.
- 19- م ن، ج 11 ص 223 .
- 20- م ن، ج 21 ص 84. وهو مذهب بصري، الإنصاف، ج 2 ص 709. وانظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق ح، الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 2، 1997، ج 1 ص 139.
- 21- مفاتيح الغيب، ج 17 ص 124.
- 22- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، تحقيق محمد مرسي عامر، دار الصحافة، القاهرة، مصر، ط 2، 1966، ج 3 ص 17.
- 23- مفاتيح الغيب، ج 11 ص 223.
- 24- م ن، ج 29 ص 313. الكشف، ج 6 ص 109.
- 25- مفاتيح الغيب، ج 30 ص 105.

- 26- م ن، ج 30 ص 110.
- 27- في قوله تعالى "فإن فاعوا فإن الله غفور رحيم" (البقرة 226) قرأ ابن عباس "فإن فاعوا فيهن"، كما احتج أبو حنيفة برواية لأبي كعب وابن مسعود "فصيام ثلاثة أيام متتابعات" عوض قوله تعالى "فصيام ثلاثة أيام" (البقرة 196)، وهي قراءة شاذة، فقال الرازي: إن الأخذ بالقراءات الشاذة يفتح الباب أمام الروافض، والملاحدة للطعن في القرآن، مفاتيح الغيب، ج 12 ص 77.
- 28- م ن، ج 6 ص 85.
- 29- م ن، ج 5 ص 140.
- 30- م ن، ج 4 ص 209.
- 31- مفاتيح الغيب، ج 10 ص 112. وذهب الرازي أن (لمس) من فعل الرجل وحده، و(لامس) من فاعل إذا اشترك الرجل والمرأة في الفعل، وقد يكنى عن الجماع باللمس. وانظر الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، معاني القرآن، تحقيق محمد بن عيد الشعباني، دار الصحافة للنشر، مصر، د ط، 2007، ص 133. وهذا التخريج عندنا أولى من التسوية.
- 32- إشارة إلى قوله تعالى "مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا" (البقرة 214).
- 33- مفاتيح الغيب، ج 6 ص 20. وانظر الإنصاف، ج 2 ص 507.
- 34- م ن، ج 3 ص 174.
- 35- م ن، ج 11 ص 87.
- 36- م ن، ج 4 ص 160.
- 37- م ن، ج 6 ص 85.
- 38- مفاتيح الغيب، ج 11 ص 227.
- 39- انظر تفاصيل المسألة في مفاتيح الغيب، ج 22 ص 74 وما بعدها.
- 40- قوله تعالى "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى" (المائدة 69)، في رفع (الصابئون) وحققها النصب، وكذا قوله تعالى "والمقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة" (النساء 162).
- 41- ذكر السيوطي أن هذه الرواية أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن، وقال إنه إسناده صحيح على شرط الشيخين، وقال إن هذه الرواية مشكلة جدا لأنه لا يجوز أن يقع اللحن في القرآن الذي وصل بالتواتر، والحديث إسناده ضعيف ومضطرب ومنقطع، وهو ما ذهب إليه ابن أشتة، وابن الأنباري، انظر تفاصيل تضعيف هذه الرواية في الاقتراح ص 26 وما بعدها.
- 42- مفاتيح الغيب، ج 22 ص 75.

- 43- البيت للمتلهم، وذكره الخليل: مساعا (لنابيه)، على خلاف ما يستشهد به. انظر الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، مادة (ص م).
- 44- البيت لعبد الله بن قيس الرقيات، ذكره سيبويه في الكتاب، ج3 ص 151.
- 45- مفاتيح الغيب، ج22 ص 76.
- 46- البيت لعنترة بن عروس، ذكره ابن هشام في المغني، ج1 ص382. وقيل لرؤبة بن العجاج، انظر ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط4، 1999، ج1 ص274. حيث قال إن اللام هنا زائدة.
- 47- مفاتيح الغيب، ج22 ص 77.
- 48- استشهد سيبويه في كل الكتاب بثمانية أحاديث فقط.
- 49- السيوطي، جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج1 ص 209.
- 50- الاقتراح، ص 29.
- 51- م ن، ص 30 وما بعدها.
- 52- صالح، محمد، أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري، دار السلام، القاهرة، ط1، 2006، ص235.
- 53- مفاتيح الغيب، ج21 ص 68.
- 54- م ن، ج24 ص 59.
- 55- م ن، ج18 ص 205.
- 56- م ن، ج18 ص 49.
- 57- م ن، ج31 ص 9.
- 58- م ن، ج7 ص 71.
- 59- انظر مثلا معنى كور في م ن، ج31 ص 66. ومعنى خنس في م ن، ج31 ص 71.
- 60- الحاج صالح، عبد الرحمن، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موقف للنشر، الجزائر، ط1، 2007، ص 251.
- 61- انظر باب (معرفة من تقبل روايته ومن ترد) في المزهري، ج1 ص 137.
- 62- الشعراء أربع طبقات: جاهليون، ومخضرمون كلبيد وحسان، إسلاميون كجرير والفرزدق، ومولدون كبشار وأبي نواس، انظر أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري، ص255.

- 63- للتوسع انظر الاقتراح، ص 33 وما بعدها. والمزهر، ج 1 ص 113 وما بعدها.
- 64- مفاتيح الغيب، ج 1 ص 27.
- 65- انظر المزهر، ج 1 ص 294.
- 66- مفاتيح الغيب، ج 1 ص 28.
- 67- ذكر بعضهم أن عدد النقلة يجب أن يتراوح بين خمسة إلى سبعين، ويفضل ابن الأنباري السبعين ليتحقق التواتر. المزهر، ج 1 ص 114.
- 68- المزهر، ج 1 ص 137.
- 69- الرازي، فخر الدين، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط 2، 1999، ج 1 ص 103.
- 70- م ن، ج 1 ص 106 وما بعدها.
- 71- مفاتيح الغيب، ج 20 ص 39.
- 72- م ن، ج 30 ص 94.
- 73- واستشهد بالخنساء، والمنتمس، والأحوص، ورؤية، والمخبل، وابن كلدة وغيرهم.
- 74- م ن، ج 9 ص 55.
- 75- م ن، ج 5 ص 136.
- 76- الشطر الأول: كأن أبانا في عرائن وبله... وحق (مزمّل) الرفع على الخبر ولكنه خفض بالمجاورة. انظر المغني، ج 2 ص 201.
- 77- مفاتيح الغيب، ج 11 ص 161.
- 78- والشطر الثاني: ...إثما من الله ولا واغل. ذكره سيبويه في الكتاب، ج 4 ص 204.
- 79- قال ابن هشام: هذا بيت لا يعرف له قائل، ولا تنمة، ولا نظير، انظر المغني، ج 1 ص 478. وذكر محقق المغني أن الشطر الأول هو: يلوموني في حب ليلى عاذلي... انظر م ن، ج 1 ص 385.
- 80- قال ابن جني: هذه اللام زائدة. انظر ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د ط، 1955، ج 1 ص 316.
- 81- مفاتيح الغيب، ج 22 ص 77.
- 82- الكتاب، ج 1 ص 26.
- 83- مفاتيح الغيب، ج 2 ص 96. وانظر م ن، ج 7 ص 55.
- 84- ذكر د/ الحاج عبد الرحمن صالح أنه أحصى في كتاب سيبويه 416 شاهدا سمعت هي بعينها من الكلام المنثور، وأحصى 4915 مثالا من مختلف العبارات التي تستعمل في القياس

كقولهم: زيد أخوك، الضارب زيدا وغيرها. انظر السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص 325 وما بعدها.

85- مفاتيح الغيب، ج 1 ص 107.

86- م ن، ج 21 ص 57.

87- م ن، ج 31 ص 107.

88- م ن، ج 12 ص 111. والكتاب، ج 1 ص 249.

89- مفاتيح الغيب، ج 13 ص 144. جاء هذا في تفسيره لقوله تعالى "وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون" الأنعام 106، وقد اختار الرازي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، بكسر (إن) على الاستئناف، وقال هي القراءة الجيدة، واستشهد بالخليل الذي قال: إنما قال وما يشعركم، ثم ابتداء فأوجب أنها إذا جاءت لا يؤمنون، ولو قال وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذرا لهم. ثم قال الخليل: هي بمنزلة لعل. انظر تفصيل المسألة في الكتاب، ج 3 ص 123. والمغني، ج 1 ص 76.

90- مفاتيح الغيب، ج 14 ص 177.

91- م ن، ج 26 ص 218. وهذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين، حيث أجازوا نيابة (أل) عن الضمير المضاف، المغني، ج 1 ص 100.

92- مفاتيح الغيب، ج 14 ص 191. ومثله في القرآن: حميد بمعنى حامد ومحمود.

93- قال أحمد بن حنبل: كلام الشافعي في اللغة حجة. الاقتراح، ص 34.

94- مفاتيح الغيب، ج 30 ص 293.

95- م ن، ج 4 ص 112.

96- الميداني، أبو الفضل أحمد، مجمع الأمثال، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، طبعة جديدة ومنقحة، 1985، ج 1 ص 13. حيث جمع أكثر من ستة آلاف مثلاً.

97- مفاتيح الغيب، ج 2 ص 72.

98- م ن، ج 6 ص 19.

99- م ن، ج 17 ص 74.

100- م ن، ج 6 ص 19.

101- م ن، ج 23 ص 68.

102- م ن، ج 2 ص 72.

103- م ن، ج 2 ص 133.

104- م ن، ج 19 ص 120.

- 105- انظر مجمع الأمثال في شرحه لمثل: هوت أمه، ج2 ص 458.
- 106- مفاتيح الغيب، ج27 ص 128.
- 107- أصل المثل بيت من الشعر: يا باري القوس بر يا ليس تحسنه * لا تفسدنها وأعط القوس باريها.
- أي استعن بأهل المعرفة والحدق. مجمع الأمثال. ج1 ص 642.
- 108- مفاتيح الغيب، ج13 ص 36.
- 109- رواه الميداني بالتثوين، و(سبأ) رجل خرج من اليمن إلى مكة ثم تفرق أهله في البلاد، وهو ابن يشجب بن يعرب بن قحطان. انظر مجمع الأمثال، ج1 ص 384.
- 110- مفاتيح الغيب، ج24 ص 190.
- 111- م ن، ج6 ص 184. قال الميداني: جابة بمعنى إجابة يقال: أجاب إجابة، وجابة، وجوابا، وجببية، ومثل الجابة في موضع الإجابة؛ الطاعة، والطاقة، والغارة، والعار، قال المفضل: هذه خمسة أحرف جاءت هكذا. انظر مجمع الأمثال، ج1 ص 464.
- 112- مفاتيح الغيب، ج18 ص 171. والمير ما جلب من الميرة، وهو ما يتقوت فيتزود. مجمع الأمثال، ج2 ص 312.
- 113- مفاتيح الغيب، ج11 ص 134. قال الميداني المذكية: من الخيل. مجمع الأمثال، ج1 ص 219.